الجمعية المصرية لشباب الأعمال
Egyptian Junior Business Association

آليات تطوير وتعميق الصناعة المحلية

مقترح ورقة السياسات لتطوير الصناعة

مقدمة من الجمعية المصرية لشباب الأعمال

فبراير ٢٠٢٣

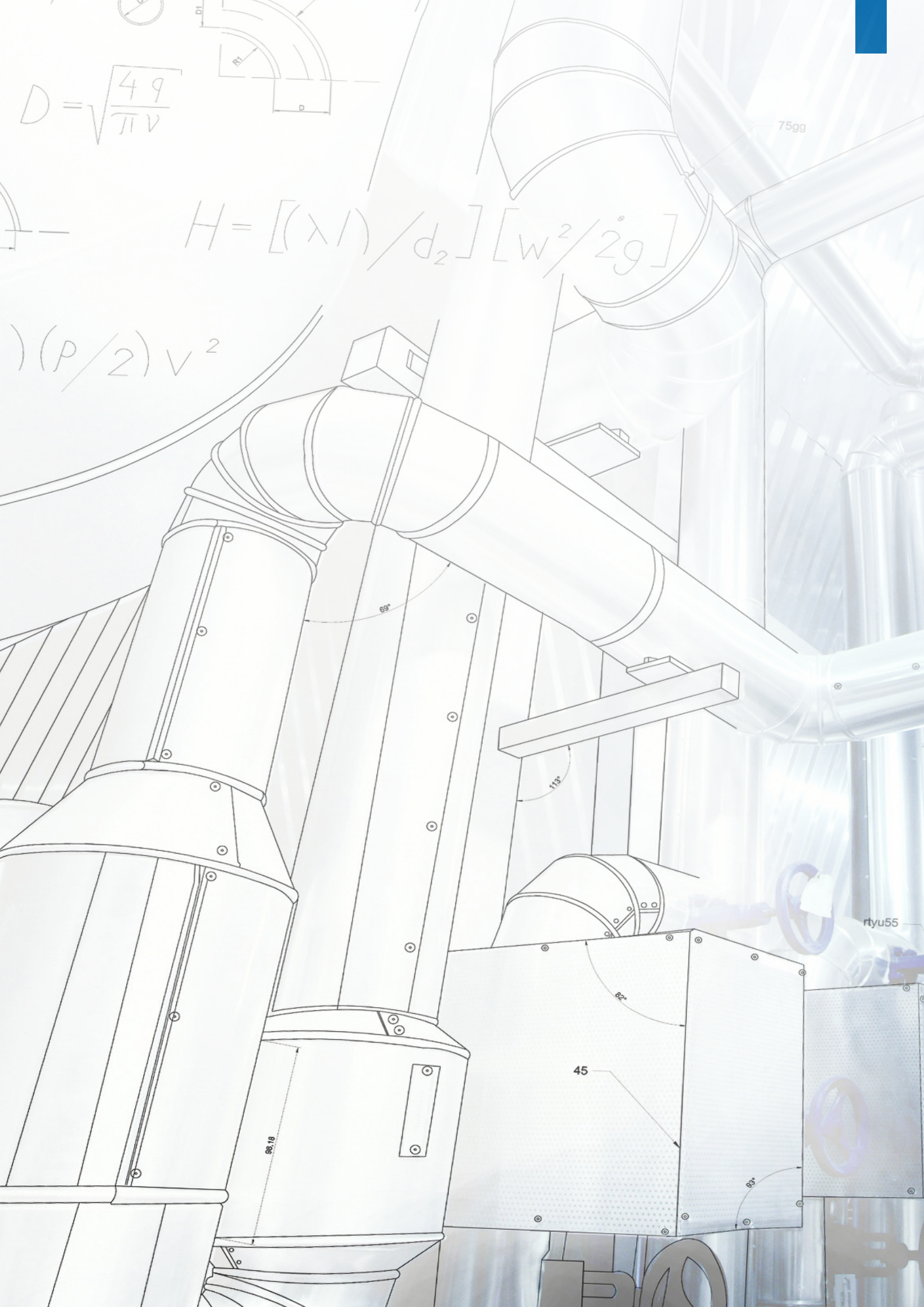
75gg
69°
113°
82°
45
93°
98.18
rtyu55

المحتوي

مقدمة ٥

المحور الأول:
حلول سريعة لأهم مشاكل المصنعين على المدي القصير ... ٧

المحور الثاني:
التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة
على المدي المتوسط والطويل ١٧

ملحق:
الفرصة المتاحة لنهضة صناعية مصرية في ٢٠٢٣ ..... ٢٥

تشكر الجمعية المصرية لشباب الأعمال ومركز المشروعات الدولية الخاصة **الأستاذة رحاب عبد الحافظ**، مؤسس فكرة للاستشارات، على إعداد هذه الورقة.

مقدمة

تمثل جمعية شباب الأعمال مجموعة كبيرة من رجال وسيدات الأعمال من الجيل الثاني والثالث من كبرى الشركات المصرية وكذلك مجموعة من رواد الأعمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة. تتميز الجمعية عن غيرها بأعضائها من جيل الشباب من سن ٢٥ إلى ٤٥ سنة وما يمثله ذلك من رؤية معاصرة ومرونة ورغبة في التطوير وترك أثر إيجابي في نطاق أعمالهم ومجتمعاتهم.

تعد لجنة الصناعة بجمعية شباب الأعمال من أكبر لجان الجمعية وتضم أكثر من ٩٠ عضواً يعملون في الصناعات الهندسية، قطاع الطاقة، صناعة الغزل والنسيج، الصناعات الغذائية والزراعة، والمجمعات الصناعية. قامت لجنة الصناعة بالجمعية منذ عام ٢٠٢٠ بالعمل على وضع تصور ونقاط مقترحة لتطوير الصناعة في مصر وتقديم أفكار وحلول لعدد من المشكلات الأساسية التي تواجه الكثير من المصنعين. وعقدت اللجنة العديد من اللقاءات والمناقشات بين أعضائها ومع الأطراف ذات الصلة للوقوف على أهم التحديات المشتركة واقتراح الحلول. وتعرض لجنة الصناعة فيما يلي رؤية جمعية شباب الأعمال ومقترح ورقة سياسات لتطوير الصناعة المصرية كأداة للتواصل والتعاون البناء مع الجهات المختلفة ومجتمع الأعمال لمناقشة وتفعيل توصيات خاصة بالصناعة خلال ٢٠٢٣ وما يليها.

دور الصناعة في الاقتصاد المصري

ساهمت الصناعة المصرية بنسبة ١٣,٣% من أجمالي الناتج المحلي عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢*. وبقياسات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، تقع مصر حاليا في المرتبة الـ ٧٠ على مستوى العالم في مؤشرات هدف الصناعة (٩) من أهداف التنمية المستدامة بينما تحتل الصين المركز الأول (تليها ايرلندا، ثم سويسرا، ثم كوريا الجنوبية، وخامساً المانيا)**. ويبين المؤشر إلى تراجع مصر ٩ مراكز خلال الفترة ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩. ويوحي ذلك بأن مصر لديها إمكانيات كبيرة غير مستغلة لتعزيز أدائها في الصناعة واسترداد مركز متقدم عالمياً على محددات الهدف (٩).

* https://mped.gov.eg/GrossDomestic?lang=ar

** SDG-9 Industry Tracker | Industrial Analytics Platform (unido.org)

الزراعة او الغابات والصيد	%١١,٥
بترول	%٣,٤
غاز	%٢,٨
استخراجات أخرى	%١,٤
تكرير البترول	%٣,٥
تحويلية أخرى	**%١٣,٣**
الكهرباء	%١,٨
المياه والصرف وإعادة الدوران	%٠,٥
تشييد وبناء	%٧,٦
النقل والتخزين	%٥,٢
الاتصالات	%٢,٤
المعلومات	%٠,٤
قناة السويس	%١,٥
تجارة الجملة والتجزئة	%١٣,٩
الوساطة المالية والأنشطة المساعدة	%٣,٤
التأمينات الاجتماعية والتأمين	%٠,٧
المطاعم والفنادق	%٢,٤
الملكية العقارية	%٧,٤
خدمات الأعمال	%٣,٦
الحكومة العامة	%٦,٦
التعليم	%٢,٣
الصحة	%٢,٧
الخدمات الأخرى	%١,٧

مساهمة الصناعة: "تحويلية أخرى" من إجمالي الناتج المحلي

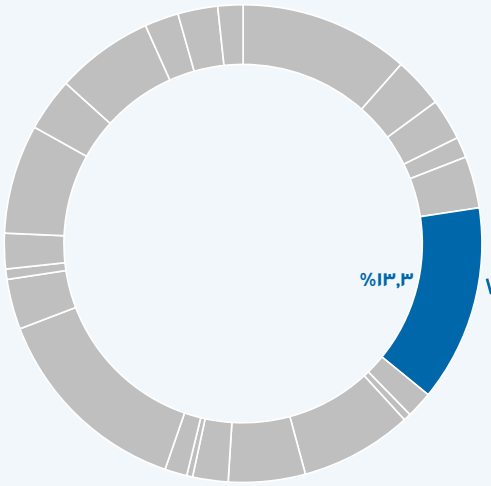

المصدر:
موقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

يزداد الاهتمام بقضية الصناعة في مصر بالأخص منذ ٢٠٢٠ مع تطورات الأحداث العالمية وإغلاق الكثير من الدول وأهمها الصين لعدد من المناطق الصناعية أثناء جائحة كورونا، مما أبرز حجم ارتباط واعتماد دول العالم على بعضها البعض في جميع متطلبات الإنتاج والتجارة بشكل عالي المخاطر. وزادت الأزمات العالمية المتتالية خلال العاميين السابقين من أهمية تعزيز الاستقلال والاعتماد على الذات اقتصادياً في توفير أهم السلع والمنتجات الإستراتيجية في كل دولة وتعظيم الاستفادة من الإمكانات المحلية المتاحة لكل بلد.

وتري جمعية شباب الأعمال حاليا تحركات حثيثة داعمة للصناعة في مصر كما نتوقع إصدار استراتيجية قومية للصناعة قريباً. ويسر لجنة الصناعة مساهمتها بورقة السياسات المقترحة والعمل عليها مع جميع الأطراف خلال الشهور القادمة من أجل النهوض بمنظومة الصناعة المصرية وإحداث طفرة صناعية معاصرة.

محاور ورقة السياسات

تقدم الورقة مقترحات الجمعية على محورين:

أولاً: حلول سريعة لأهم مشاكل المصنعين على المدي القصير

ثانياً: التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة على المدي المتوسط والطويل

وتتناول الورقة تحديد للوضع الحالي أو التحديات والتوصيات المقترحة والجهات المختصة لتنفيذ التوصيات. وتأمل الجمعية أن تكون ورقة سياسات الصناعة بداية رحلة من التعاون المثمر والفاعل مع جميع الأطراف المعنية والمهتمة بقضية تطوير الصناعة المصرية.

المحور الأول:
حلول سريعة لأهم مشاكل المصنعين على المدى القصير

يختص هذا المحور بالسعي لحل عدد من أكبر المشكلات التي تواجه المصنعين حاليا بالأخص كنتيجة مباشرة لعدد من الأزمات العالمية والمحلية التي أثرت بالسلب على اداء ونجاح المصنعين. ويضم هذا المحور ثلاث ركائز اساسية:

١. **تعميق التصنيع المحلي كبديل للاستيراد:** تُعنى هذه الركيزة بزيادة المُكون المحلي من الصناعات المُغذية والصغيرة والمتوسطة ودعم وتقوية القائمين عليها لكونها المُقوِم الأساسي لكثير من الصناعات الكبري وركيزة أساسية للتصدير وبديل للاستيراد.

٢. **تعزيز بيئة تنافسية عادلة:** تُعنى هذه الركيزة بتقوية تنافسية واستمرارية المُصنع المحلي والمستثمر المصري وتعزيز علاقة تشاركية بناءة مع المستثمر الأجنبي لتوسيع دور والقيمة المضافة للمكون المحلي في المنتجات النهائية وسلاسل القيمة العالمية.

٣. **التوسع في التصدير:** تُعنى هذه الركيزة بتحسين جودة وقيمة وكمية الصادرات المصرية لتنمية الدخل القومي وتقليص فاتورة الاستيراد.

وتري لجنة الصناعة بجمعية شباب الأعمال ان تحقيق نتائج جيدة وسريعة في الركائز السابقة يعتمد على التدخل السريع بخصوص عدد من التحديات كما يلي:

١. تيسير الحصول على الأراضي الصناعية اللازمة للتوسع أو البدء في الإنتاج

المشكلة:

× عدم توافر قطع أراضي لتوسيع المنشئات القائمة في المناطق الصناعية القديمة لزيادة الإنتاج المحلي وإحلال الاستيراد.

التوصية:

√ تدخل الدولة لاسترداد أراضي صناعية تم "تسقيعها" وإعادة تخصيصها مع تعويض الملاك الحاليين عن طريق:

١. تحديد آلية واضحة للأراضي التي سوف تستردها الحكومة والإعلان عنها.

٢. وضع مدة كافية عادلة لتوفيق الأوضاع بعد الإعلان عن الآلية.

٣. الإعلان عن أسعار التعويض بشفافية.

الجهات المسئولة: الهيئة العامة للتنمية الصناعية

المشكلة:

× ارتفاع سعر بيع أرض أو مصنع مغلق ومطالبة المالك (المستثمر) بالسداد النقدي في حالة الموافقة على البيع.

التوصية:

√ دعم المشترين عن طريق نظام الرهن العقاري وسداد طويل الاجل أو قروض ميسرة الشروط للحصول على أراضي صناعية.

الجهات المسئولة: الوزارات المعنية - البنك المركزي - هيئة الرقابة المالية

المشكلة:

× تفاوت كبير في اسعار الأراضي المطروحة في المناطق الجديدة: ١٠٠جنيه للمتر (تمليك بمنطقة الداخلة) إلى ٦٤٠٠ جنيه للمتر (تمليك بمنطقة القطامية) - (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٠٨ لسنة ٢٠٢٢)

التوصية:

× توحيد سعر الأراضي المطروحة وتقليل الفجوة في الاسعار بناءً على ان تكلفة المرافق غالباً تتفاوت بنسبة + أو - ١٠% من منطقة إلى أخرى وبناءً على أن السعر الأعلى مُعوق للمستثمر .

الجهات المسئولة: رئاسة مجلس الوزراء

المشكلة:	التوصية:
× بُعد المناطق الصناعية الجديدة بالمحافظات عن مناطق الإنتاج الحالية وأماكن إقامة العاملين مما يزيد من تكلفة النقل وزمنه.	√ تيسير إجراءات ومطالب تقنين أوضاع الورش والمصانع الصغيرة وتشجيع انتقالها إلى المناطق الصناعية الجديدة عن طريق حوافز موجهة لهذه الفئة من الصناعات الصغيرة.

الجهات المسئولة: جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

المشكلة:	التوصية:
× ضعف القدرة المالية للصناعات الصغيرة والمتوسطة وغير الرسمية (الصناعات المُغذية للمنشئات الصناعية الكبرى) على شراء/ الانتفاع من القطع المطروحة في المناطق الصناعية الجديدة.	√ التمويل الموجه والميسر لصغار المصنعين لتسهيل الانتقال والتشغيل في المناطق الصناعية الجديدة وقياس النتائج دورياً من طرف الدولة.

الجهات المسئولة: الهيئة العامة للتنمية الصناعية

المشكلة:	التوصية:
× صعوبة وطول إجراءات تخصيص قطع الأراضي بالمناطق الصناعية والمحافظات للمستثمرين الجدد.	√ توحيد جهة التعامل للمستثمر في تخصيص الأراضي الصناعية في المحافظات.

الجهات المسئولة: الهيئة العامة للتنمية الصناعية

٢. تيسير إجراءات البدء في التشغيل وتقليص الفجوة بين التشريعات والتطبيق على أرض الواقع

تعدد الجهات وكثرة الإجراءات وطول مدتها وتعطيل موظفي الدولة للمستثمر أحيانا

المشكلة:	التوصية:
× متطلبات الدراسات الفنية والمالية وصعوبتها على الشركات الصغيرة والمتوسطة.	√ توسيع دور مركز تحديث الصناعة لتقديم مساعدة فنية للشركات الصغيرة والمتوسطة لإعداد الدراسات الفنية والمالية بجودة وسرعة.

الجهات المسئولة: مركز تحديث الصناعة

المشكلة:	التوصية:
× توحيد الإجراء بخصوص رخصة التشغيل الصناعي والسجل الصناعي لتسهيل التصنيع واستيراد مدخلات الإنتاج.	√ توحيد جهة التعامل وتسهيل الإجراءات وتقليص عددها فيما يخص المستثمر الصناعي الجديد أو الصغير أو المتوسط . √ إعادة تفعيل ممارسة النشاط الصناعي بالإخطار حتى الانتهاء من التراخيص والسجل الصناعي (كما كان يُعمل به سابقا).

الجهات المسئولة: الهيئة العامة للتنمية الصناعية - جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

المشكلة:	التوصية:
× الاعتماد الكبير على الاستيراد في مدخلات الإنتاج (الخامات والمنتجات الوسيطة).	√ تفعيل مسار تسريع التحرك (Fast Track) للمستثمرين الجدد المستهدفين لقائمة المنتجات المحددة للتصنيع المحلي (Import Substitution).

الجهات المسئولة: الهيئة العامة للتنمية الصناعية - جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

٣. تعزيز القدرة المالية لصغار المصنعين ورواد الأعمال الصناعيين

التحديات الحالية: ارتفاع التكاليف نتيجة التضخم

المشكلة:	التوصية:
× ضعف القدرة المالية لصغار المصنعين مع زيادة اسعار مدخلات الإنتاج ومعدلات التضخم الحالية.	√ برنامج تمويلي متوسط المدي مخصص للمصنعين في تمويل المعدات ومستلزمات الإنتاج.

الجهات المسئولة: الوزارات المعنية - البنوك التجارية

المشكلة:	التوصية:
× عدم وجود صناديق استثمارية ورأس مال مخاطر موجه لريادة الأعمال في الصناعة.	√ إنشاء صندوق استثماري خاص لرواد الأعمال الصناعيين.

الجهات المسئولة: بنوك التمويل التنموية (Development Financing Institutions)

٤. دعم وتفضيل المنتج المحلي بديلا عن الاستيراد وتعميق الصناعة المحلية وزيادة القيمة المضافة

زيادة حصة المنتجات المستوردة في السوق

المشكلة:

× ضعف تعريف المكون المحلي وإمكانية وضع "صنع في مصر" على منتج جميع مدخلاته من الخارج (تجميع محلي بسيط).

التوصية:

√ إعادة تعريف المُنتج والمكون المحلي بالأخص فيما يتعلق بالعنصر التكنولوجي أو الإضافة الفنية في التصميم أو المواصفة ووضع معايير وأوزان للتقييم في استمارة "بيان تكلفة المنتج المحلي" لتمييز المنتج المُجمع بناءً على معرفة فنية عامة (Generic) والمنتج المحتوي على معرفة فنية خاصة بالمُصنع (Special Knowhow).

الجهات المسئولة: وزارة الصناعة - الهيئة العامة للتنمية الصناعية

المشكلة:

× عدم وجود حافز للمُصنع للابتكار أو إضافة عناصر تميز للمنتج المحلي (في المواصفات أو التصميم).

التوصية:

√ تحفيز المستثمر المبتكر في القطاعات التقليدية بتخفيض المطالبات المالية من الدولة (ضرائب أو رسوم).

الجهات المسئولة: وزارة الصناعة - وزارة المالية - وزارة البحث العلمي

المشكلة:

× تعاظم فاتورة الاستيراد مع تحرير سعر صرف العملة المحلية.

التوصية:

√ التمييز الإيجابي للمنتج المحلي في المشتريات الحكومية مع تحديد معايير الجودة ومواصفات المنتج المحلي المتميز كبديل للمستورد وسرعة السداد للقطاع الخاص.

الجهات المسئولة: قطاعات المشتريات الحكومية

٥. التوسع في تصدير المنتج المحلي

محدودية نشاط التصدير وقيمة المنتجات المُصدرة

المشكلة:

× قلة عدد المُصدريين الفعليين في مصر .

التوصية:

√ تسريع إجراءات دعم المُصدرين وتحفيزهم لزيادة الصادرات عن طريق نظام دعم تصاعدي مع نسبة نمو صادراتهم سنويا.

الجهات المسئولة: هيئة تنمية الصادرات - التمثيل التجاري المصري

المشكلة:

× مواصفات وجودة أكثرية المنتجات لا ترقى للتصدير لمعظم الأسواق الخارجية.

التوصية:

√ تحديد وزيادة التوعية بمعايير الجودة والاستدامة في المنتج النهائي أو عمليات الإنتاج كشرط لعملية التصدير في الأسواق المستهدفة على المدي القصير.

الجهات المسئولة: مركز تحديث الصناعة - هيئة تنمية الصادرات - المجالس التصديرية

المشكلة:

× غياب اشتراطات شهادات الجودة ومطابقة المعايير العالمية للمنتج المحلي في أكثرية الصناعات مما يعرقل البدء والتوسع في التصدير .

التوصية:

√ توعية المستثمرين بالمواصفات العالمية لتشجيع التصدير وزيادة الوعي بأنواع ومصادر اعتمادات الجودة والشهادات المرموقة عالميا لكل قطاع صناعي.

الجهات المسئولة: هيئة تنمية الصادرات - التمثيل التجاري المصري - مركز تحديث الصناعة

المشكلة:

× غلاء تكلفة الاختبارات وشهادات الاعتماد المطلوبة في الأسواق العالمية المتميزة.

التوصية:

√ وضع منظومة مالية تشاركية بين المصنع والدولة لدعمه في الحصول على الشهادات المطلوبة للتوسع في التصدير.

الجهات المسئولة: مركز تحديث الصناعة - بنك التنمية الصناعية

المشكلة:	التوصية:
× ضعف مهارات التعامل مع الأسواق الخارجية وإدارة عملية التصدير عند المصنعين	√ بناء قدرات المصنعين على كيفية التخطيط والنجاح في التصدير وتسويق منتجاتهم خارجيا ثم تقديم خدمة عملاء جيدة بعد البيع.

الجهات المسئولة: مركز تحديث الصناعة - التمثيل التجاري المصري - جمعيات الأعمال

المشكلة:	التوصية:
× ضعف مهارات التعامل مع الأسواق الخارجية وإدارة عملية التصدير عند المصنعين	√ توفير نفس حوافز التصدير لشركات تجارية وسيطة تقوم بتمثيل المنتجين المحليين في الأسواق الخارجية وعقد وإدارة صفقات التصدير بالنيابة عنهم (Broker Model)

الجهات المسئولة: وزارة الصناعة - التمثيل التجاري المصري

المشكلة:	التوصية:
× ضعف مهارات التعامل مع الأسواق الخارجية وإدارة عملية التصدير عند المصنعين	√ تفعيل منظومة للتصدير لصغار المصنعين لزيادة قدراتهم التصديرية ومشاركة قصص النجاح والتحديات وزيادة الوعي والمهارات المطلوبة للنجاح في التصدير .

الجهات المسئولة: جمعيات الأعمال - هيئة تنمية الصادرات

المشكلة:	التوصية:
× تخوف المستثمرين من عقد صفقات في الأسواق عالية المخاطر.	√ التوسع في الدعم المالي للمُصدرين وحماية الصفقات سواء بالتأمين (Export Guarantee) أو بتسهيل تمويل رأس المال العامل عن طريق نشاط التخصيم الدولي (International Factoring Services).

الجهات المسئولة: الشركة المصرية لضمان الصادرات - الجمعية المصرية للتخصيم

٦. جذب الاستثمارات الأجنبية المستدامة للسوق المصري

بعض حالات دخول استثمارات أجنبية مدعومة تتسبب في خلل في السوق المحلي

المشكلة:

× خبرات سابقة من دخول مستثمر أجنبي مدعوم بقوة من حكومة دولته لاستغلال فرصة محددة في قطاع ما وإنشاء مصنع متواضع الإمكانات بدون نقل خبرة أو تكنولوجيا لمدة زمنية قصيرة وتوريد مُنتج منافس بأسعار متدنية لمنتج محلي موجود بالسوق مما يتسبب في خروج المُصنع المصري من السوق أو خسارة جزء كبير من حصته بينما يخرج المستثمر الأجنبي ويغلق المصنع بعد سنوات قليلة بعد التسبب في خلل في أسعار المنتج ورواتب العمالة بالقطاع.

التوصية:

√ تحديد قطاعات ومنتجات عالية القيمة وغير موجودة بمصر حاليا لدخول المستثمر الأجنبي.

√ في حالة دخول مستثمر في منتج أو قطاع يوجد به بديل محلي وضع شروط للمستثمر أن يكون الجزء الأكبر من إنتاجه موجه للتصدير (على غرار معايير الرخصة الذهبية المقترحة: ٥٠% تصدير)

الجهات المسئولة: هيئة الاستثمار - وزارة الصناعة - مجلس الوزراء

المشكلة:

× التخوف من التوسع في استثمارات أجنبية في أنشطة وقطاعات عالية التلوث بسبب تشديد القوانين المناخية في الدول الصناعية (مثل انتقال صناعة الاسمنت خارج اوروبا في العقود الماضية).

التوصية:

√ وضع شروط الاستدامة ومعايير حماية البيئة وتقليل الانبعاثات الضارة وتعزيز استخدام تكنولوجيات حديثة وعالية القيمة في المشروعات الجديدة.

الجهات المسئولة: هيئة الاستثمار - وزارة البيئة - وزارة الصناعة

المحور الثاني:

التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة على المدي المتوسط والطويل

يختص هذا المحور بتفعيل مفهوم الاقتصاد الأخضر في الصناعة المصرية وربطه بتحديث الصناعة لموائمة التغيرات العالمية في التصنيع فيما يطلق عليه الثورة الصناعية الرابعة. ويرتكز هذا المحور على ٣ ركائز اساسية:

١. التطوير التكنولوجي للتصنيع وإدارته (تقنيات الثورة الصناعية الرابعة)

٢. التحول الأخضر للصناعة والحد من الانبعاثات

٣. الابتكار وتعزيز الملكية الفكرية المحلية

نري ان العمل على الركائز السابقة يتطلب تعاون جميع الأطراف بشكل مختلف وفاعل وسريع خلال السنوات الثلاث القادمة من أجل الوصول إلى أفضل النتائج والمستهدفات بالأخص فيما يلي.

١. توفير العنصر البشري الماهر في مجالات الصناعة الحديثة واستخدام تكنولوجيا الصناعة

يعتمد التوسع في النشاط الصناعي على توافر مهارات جديدة وحديثة في تكنولوجيات التصنيع وكيفية إدارتها وكذلك تحسين استخدام العنصر البشري وإعادة تدريبه في طرق الإنتاج الحديثة. وتوافر العنصر البشري الماهر يعد من أهم عوامل جذب المستثمرين المحليين والأجانب لقطاع الصناعة في أي دولة.

المشكلة:	التوصية:
× ضعف الخبرة والمعرفة بمهارات الإدارة الصناعية للكثير من العاملين في النشاط الصناعي بالأخص الصغير والمتوسط.	√ التوسع في انشطة التوعية والتعليم المستمر عبر وسائل التواصل الحديثة لتوصيل مهارات الإدارة الصناعية والجودة لصغار المصنعين.

الجهات المسئولة: مركز تحديث الصناعة - جمعيات الأعمال

المشكلة:	التوصية:
× ضعف التقدير المجتمعي للعاملين بالصناعة بمستوياتها.	√ تفعيل برنامج وحملة دعائية قومية لرفع التقدير المجتمعي للعاملين في الصناعة.

الجهات المسئولة: وزارة الصناعة - جمعيات الأعمال

المشكلة:	التوصية:
× قلة إدراك الطابع الاستثماري ومتطلبات المثابرة والزمن الأطول للنجاح في نشاط التصنيع مقارنة بالتجارة أو العقارات.	√ التوسع في انشطة التوعية والتعليم المستمر عبر الوسائل المتعددة لرفع الوعي بأهمية وطبيعة النشاط الصناعي.

الجهات المسئولة: وزارة الصناعة - الجامعات المصرية العامة والخاصة - جمعيات الأعمال

المشكلة:	التوصية:
× ضعف العلم والاطلاع بمهارات واساليب وأهمية الإدارة الحديثة في الشركات المحلية الكبيرة والمتوسطة.	√ طرح شهادة جامعية (بكالوريوس) متخصصة لإدارة العمليات الصناعية الحديثة وأحدث ادوات الإدارة في المناهج الأكاديمية للتعليم الجامعي وبعد الجامعي.

الجهات المسئولة: وزارة الصناعة - وزارة التعليم العالي - الجامعات المصرية العامة والخاصة

المشكلة:	التوصية:
× ضعف مهارة العنصر البشري وافتقاد حس الجودة أو الرغبة في الإتقان وثبات مواصفة المنتج اثناء التصنيع.	√ تحسين فكر وإتقان العامل أو الفني أثناء سنوات التعليم الأساسي وإعلاء أهمية مفاهيم الجودة وثبات مواصفات المنتج في المنهج الدراسي والتدريبات العملية.

الجهات المسئولة: وزارة التعليم (الفني) - المدارس الفنية والتطبيقية - أكاديمية مركز تحديث الصناعة

٢. تحفيز المنشئات الصناعية في تطبيق التكنولوجيا الحديثة وزيادة عناصر الاستدامة مثل إعادة أو تقليل استخدامات الخامات الأولية أو الطاقة

من المتوقع تسارع الالتزام بممارسات الاستدامة وتوفير منتجات مستدامة في جميع القطاعات خلال الأعوام القادمة مما يتطلب مواكبة الصناعة المصرية لركب التحول العالمي في هذا المجال لزيادة إمكانية مشاركتها في الاقتصاد العالمي خلال السنوات القادمة.

المشكلة:	التوصية:
× معظم المنتجات المصرية محدودة القيمة المضافة والتكنولوجيا.	√ برنامج قومي لتحويل هيكلي في عدد من القطاعات الصناعية القائمة لتعظيم القيمة المضافة والتكنولوجية بها.

الجهات المسئولة: وزارة الصناعة - مجلس الوزراء (فريق متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الاقتصادي ٢٠٢٢)

المشكلة:	التوصية:
× معظم المنتجات المصرية محدودة القيمة المضافة والتكنولوجيا.	√ تنفيذ برنامج تحفيز وتحرير كامل لعدد من القطاعات الصناعية عالية ومتوسطة التكنولوجيا وجذب استثمارات اجنبية ومحلية لها

الجهات المسئولة: وزارة الصناعة - وزارة المالية - هيئة الاستثمار

المشكلة:	التوصية:
× الاعتماد على الاستيراد في أغلبية العملية الصناعية.	√ إتاحة المعلومات وتوعية المصنعين على البدائل المحلية للخامات أو المنتجات الوسيطة.

الجهات المسئولة: التمثيل التجاري المصري مع يونيدو (يعملون حاليا على مشروع قاعدة بيانات الخامات والمنتجات الوسيطة المحلية كما ذكر في حلقة نقاش ١٢ ديسمبر٢٠٢٢)

المشكلة:	التوصية:
× قلة المعروض من المنتجات المستدامة وندرة الاهتمام بعملية التدوير.	√ التوسع في تقديم الدعم الفني والتقني الموجه لصناعات محددة لزيادة المحتوي المستدام وتقليل الاعتماد على الخامات الأولية.

الجهات المسئولة: مركز تحديث الصناعة - يونيدو

المشكلة:	التوصية:
× قلة المعروض من المنتجات المستدامة وندرة الاهتمام بعملية التدوير.	√ إضافة مفاهيم الاستدامة وقضية المناخ في المناهج الدراسية لسنوات التعليم الأساسي والثانوي.

الجهات المسئولة: وزارة التعليم - الدوائر العلمية المتخصصة في علوم المناخ

المشكلة:	التوصية:
× قلة المعروض من المنتجات المستدامة وندرة الاهتمام بعملية التدوير.	√ تشديد العقوبات على الأنشطة الملوثة.

الجهات المسئولة: جهاز حماية البيئة

٣. برنامج ودعم مباشر من الدولة للاستثمار في الابتكار والتطوير (R&D) مع جهات بحثية تطبيقية

تسعي مصر لزيادة القيمة المضافة في المنتج المحلي مما يتطلب زيادة الاهتمام بالتطوير والابتكار وتطبيقه على المنتج والعملية الإنتاجية في القطاعات الصناعية المختلفة.

المشكلة:	التوصية:
× ندرة مراكز البحوث التطبيقية في مصر .	√ إنشاء عدد من المراكز المتخصصة في البحوث التطبيقية في تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة.

الجهات المسئولة: وزارة الصناعة - وزارة البحث العلمي - مراكز اجنبية متخصصة

المشكلة:	التوصية:
× ندرة التركيز على البحوث والتجريب في الجامعات المصرية بأنواعها ونقص التمويل.	√ تخصيص صندوق تمويل يستهدف دعم الجامعات والباحثين المتخصصين في تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في الصناعة.

الجهات المسئولة: الصندوق السيادي المصري

المشكلة:	التوصية:
× قلة المنتجات عالية التكنولوجيا المُصنعة في مصر	√ تخصيص حافز مميز للمستثمر الصناعي المصري الذي يحقق نتائج ملموسة في تطوير المنتج وإضافة قيمة له عن طريق الابتكار وتحسين العنصر التكنولوجي في المنتج النهائي أو عملية التصنيع.

الجهات المسئولة: وزارة المالية - وزارة الصناعة - وزارة التنمية الاقتصادية - هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

٤. تحفيز المستثمر المبتكر في القطاعات التقليدية

المشكلة:	التوصية:
× ندرة الاستثمار في تطوير المنتجات المحلية أو الابتكار فيها.	√ تخصيص حافز مميز للمستثمر الصناعي المصري الذي يحقق نتائج ملموسة في تطوير المنتج وإضافة قيمة له عن طريق الابتكار وتحسين العنصر التكنولوجي في المنتج النهائي أو عملية التصنيع.

الجهات المسئولة: وزارة المالية - وزارة الصناعة

المشكلة:	التوصية:
× ندرة الاستثمار في تطوير المنتجات المحلية أو الابتكار فيها.	√ إبراز قصص تميز ونجاح مصنعين مصريين مبتكرين تاريخيا وفي العصر الحديث.

الجهات المسئولة: جمعيات الأعمال - الهيئة العامة للتنمية الصناعية

٥. تحفيز المصنعين المبتكرين في المنتجات أو الساعيين لتصنيع منتجات عالية التقنية وتطبيقات الذكاء الصناعي

المشكلة:

× ندرة رواد الأعمال المتجهين لإنتاج منتج (وليس خدمة أو تطبيقات تكنولوجية SW).

التوصية:

✓ تخصيص صندوق تمويل مخاطر متخصص في تمويل مشروعات صناعية جديدة عالية ومتوسطة التقنية.

الجهات المسئولة: الصندوق السيادي المصري

المشكلة:

× ضعف مهارات عملية الابتكار والتجريب للوصول إلي منتج قابل للنجاح التجاري.

التوصية:

✓ التوسع في برامج ومناهج البحث العلمي التطبيقي والابتكار في الجامعات المصرية بأنواعها.

✓ التوسع ودعم أندية العلوم والتجريب والابتكار في المدارس المصرية (مثل أندية الـ Robotics) وتخصيص مسابقات ذات مبالغ جاذبة للطلاب المتقدمين بنماذج وأفكار مبتكرة.

الجهات المسئولة: وزارة التعليم العالي - وزارة الصناعة

المشكلة:

× ضعف مهارات عملية الابتكار والتجريب للوصول إلي منتج قابل للنجاح التجاري.

التوصية:

✓ الربط بين الشركات الصناعية ونتائج البحوث التطبيقية للتوسع في الاستفادة منها مع حماية حقوق الاختراع والابتكار .

الجهات المسئولة: وزارة الصناعة - جمعيات الأعمال - الجهة المختصة بحماية الملكية الفكرية والاختراع

المشكلة:

× قلة الوعي بتطورات التكنولوجيا في التصنيع ومتطلبات الصناعات الحديثة.

التوصية:

✓ تفعيل برامج ووثائقيات عن التطورات الصناعية والتكنولوجية العالمية وبثها على الفضائيات المتعددة.

الجهات المسئولة: وزارة الصناعة - الأجهزة الإعلامية - جمعيات الأعمال

ملحق:

الفرصة المتاحة لنهضة صناعية مصرية في 2023

فرضت الأحداث العالمية، بالأخص منذ بداية ٢٠٢٠، نفسها على واقع الاقتصاد المصري. وشكلت هذه الأحداث عددا من التحديات غير المسبوقة والتي تعاملت الدولة المصرية مع أكثرها بطريقة فاعلة وسرعة ناجزة لتقليص اثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد. ومع نهاية ٢٠٢٢ نري ان الوضع الحالي المحلي والعالمي رغم تعاظم تحدياته إلا إنه يتيح فرصة غير مسبوقة للدولة المصرية لتفعيل نهضة صناعية حديثة حقيقية ومستدامة.

ونعرض فيما يلي مواصفات الفرصة المتاحة لنهضة الصناعة المصرية ومقوماتها وذلك لدعم توصيات ورقة السياسات المعروضة عالية أمليين ان تكون هذه الورقة أحد مفاتيح التحرك السريع والإنجاز المتميز للصناعة المصرية مع بداية عام ٢٠٢٣.

أزمات عالمية متعددة: ٢٠٢٠-٢٠٢٢

اثبتت أزمة وباء كورونا أن الاقتصاد العالمي القائم على الانفتاح الكامل بين الدول يعزز من اعتمادية كل دولة على الاخرين وفي ذات الوقت يعرضها لمخاطر وتهديدات مباشرة في حالة اتخاذ اي من هذه الدول قرارات ذات تأثير مباشر خارج حدودها. فكانت سياسة الغلق الكامل المفعلة في الصين منذ فبراير ٢٠٢٠ لتحجيم انتشار وباء الكوفيد مصدر خلل عالمي في سلاسل الإمداد لكل الصناعات والقطاعات مما أدى، مجتمعاً مع قرارات الإغلاق الكلي والجزئي في معظم دول العالم، إلى تدهور الوضع الاقتصادي وتوفر السلع والمنتجات والخدمات بنفس السرعة والسعر اللذان اعتاد عليهم مستهلكي معظم البلدان خلال العقود السابقة. أدت هذه النتيجة إلى إدراك العديد من الدول أهمية رفع قدراتها المحلية في بعض أو عدد من القطاعات والمنتجات التي تعد إستراتيجية وذلك لحماية الدولة وسكانها من أزمات عالمية مستقبلية.

ومن ناحية أخرى أسهمت أزمة كورونا في تسريع تبني التكنولوجيا والاعتماد عليها في قطاعات أكبر في مجتمعات جميع دول العالم وسارع ذلك في وتيرة التحول التكنولوجي واستخدام التطبيقات الحديثة في التواصل والعمل والتعليم وتجارة التجزئة والخدمات الصحية والرياضة وغيرها من جميع انشطة الحياة مما يعزز من المساحة المتاحة الآن لدمج التكنولوجيا في النواحي الحياتية المختلفة بطريقة أسرع وأسهل وتقبل المستهلك والمستخدم لذلك.

ومع بداية ٢٠٢٢ وبدء الانفراج في التبعات السلبية لأزمة الوباء دخل العالم في أزمة جيوسياسية جديدة طال أثرها جميع دول العالم ومواطنيها وهي الحرب الروسية -الاوكرانية التي طال امدها أكثر من توقعات الكثير من المحللين ونتج عنها أزمة عالمية في توافر وسعر الطاقة الحفرية بالأخص في اوروبا وكذلك اسعار وتوافر الغلال الرئيسية (مثل القمح) لمعظم سكان العالم المعتمدين على استيرادها من روسيا واوكرانيا.

كذلك تجلت خلال نفس الفترة الزمنية حقيقة وحجم أزمة المناخ العالمي حيث ضربت احداث مناخية شديدة (Extreme Weather Events) العديد من دول العالم بوتيرة وحجم دمار غير مسبوق في العقود السابقة وأدركت الكثير من الدول التكلفة الفائقة في الارواح والخسائر التي تنتج من مثل هذه الاحداث مع صعوبة توقعها أو تفادي وتقليص أثارها. ونتج عن ذلك صحوة سياسية لأهمية العمل الحثيث المشترك نحو تخفيض تسارع احترار المناخ العالمي الذي تؤكد البيانات الحالية انه سوف يفوق ١,٥ درجة مئوية المستهدفة خلال هذا القرن إذا لم يتم تنفيذ تغييرات كبيرة وسريعة في حجم الانبعاثات وإنقاذ التوازن والتنوع البيئي الذي يحافظ على الوضع الحالي لمناخ وموارد كوكب الأرض لضمان استمرارية المعيشة عليه.

الفرصة المتاحة للدولة المصرية في ظل الازمات المتعددة

بينما نجحت مصر في تقليص الأثار السلبية لوباء كورونا إلا أن أثار أزمة الحرب الروسية الأوكرانية كان لها الأثر الأعظم على مصر كونها أكبر مستورد للقمح في العالم وتعتمد في توريداتها بالأساس على روسيا واوكرانيا. كذلك تشكل نفس الدولتين المصدر الأكبر للسياح القادمين إلى مصر، وهو قطاع محوري في توفير العملة الأجنبية. ومع زيادة تكلفة شراء الغلال لمصر وتقلص دخل السياحة تضاعفت الأزمة مع توجه البنوك المركزية في كثير من الاقتصادات الكبري إلى رفع معدلات الفائدة لديها بنسب غير مسبوقة منذ عقود. بدوره أدى ذلك إلى خروج ما يفوق الـ ٢٠ مليار دولار من الاستثمارات غير المباشرة (استثمارات في أسواق الأسهم والسندات والعملات) من السوق المصري خلال عدة أسابيع. أدي ذلك إلى قرارات اقتصادية متسارعة نتج عنها ضعف السيولة الدولارية وارتفاع شديد وسريع في اسعار المنتجات والخدمات داخل مصر بمعدلات عالية تشكل عبئا كبيرا على المستثمرين والمستهلكين.

لكن في كل أزمة توجد فرصة ذات مواصفات مختلفة عن الوضع الطبيعي قبل الأزمة ومن يري هذه الفرصة ويُحسن الاستفادة منها عادة ما يكون مع انتهاء الأزمة أقوي وأفضل وأكثر تنافسية عن غيره. وبتطبيق هذا المفهوم نري أن الفرصة متاحة حاليا (٢٠٢٣) لمصر في تحقيق نهضة صناعية غير مسبوقة وذلك بناءً على المعطيات والاسباب التالية:

١. استغلال مكاسب برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ ٢٠١٦ بالأخص في مشروعات البنية التحتية وتحرير سعر الصرف.

٢. جاذبية حجم السوق المصري وموقعه الجغرافي.

٣. التأزم الحالي في سلاسل الإمداد العالمية والتخوف من الاعتمادية الكبري على الصين.

٤. التطور السريع في قطاع الطاقة المتجددة في مصر وبحث اوروبا عن بدائل للطاقة الروسية.

٥. مكتسبات مصر من تنظيم قمة المناخ الـ ٢٧ في شرم الشيخ.

٦. مكتسبات مصر من الدعم المادي من دول الخليج العربي نتيجة تحسن مصادر دخلهم لارتفاع اسعار البترول في ٢٠٢٢.

٧. البنية التحتية التكنولوجية والتطور في الخدمات وريادة المشروعات التكنولوجية في مصر خلال العقدين السابقين.

٨. انفتاح المواطن المصري بجميع مستوياته الاقتصادية والتعليمية على استخدام تطبيقات التكنولوجيا خلال السنوات الاخيرة.

٩. فرصة الاستغلال الأفضل للموارد البشرية المصرية بالتركيز على تحسين مهاراتها.

١٠. فرصة تعظيم الاستفادة من الخامات والموارد الطبيعية المتاحة لمصر بأنواعها المختلفة رغم محدودية فوائضها.

كيفية التحرك نحو نهضة صناعية مصرية

بقياسات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، تقع مصر حاليا في المرتبة الـ ٧٠ على مستوي العالم في مؤشرات هدف الصناعة (٩) من أهداف التنمية المستدامة بينما تحتل الصين المركز الأول (تليها ايرلندا، ثم سويسرا، ثم كوريا الجنوبية، وخامسا المانيا)*. ويشير المؤشر إلى تراجع مصر ٩ مراكز خلال الفترة ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩. يوحي ذلك بأن مصر لديها إمكانيات كبيرة غير مستغلة لتعزيز أدائها في الصناعة واسترداد مركز متقدم عالميا على محددات الهدف (٩).

مؤشرات هدف الصناعة (٩)

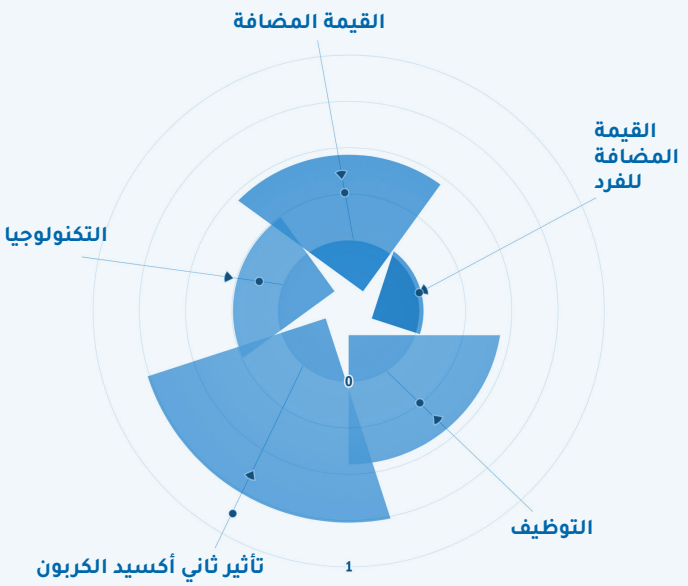

مؤشرات هدف الصناعة (٩)

المركز		(٢٠٠٠ - ٢٠١٩)
٦٤	فيتنام	٣١
٦٥	استراليا	-٣١
٦٦	جواتيمالا	-٢
٦٧	كولومبيا	-١
٦٨	البوسنة والهرسك	١٣
٦٩	ميانمار	٥٠
٧٠	**مصر**	**-٩**
٧١	الكويت	٢١
٧٢	الإكوادور	-٣
٧٣	المغرب	٢
٧٤	سريلانكا	-١
٧٥	كوبا	-٧
٧٦	لوكسيمبورج	-٣٧
٧٧	جنوب إفريقيا	-١٢

المصدر: موقع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)

* SDG-9 Industry Tracker | Industrial Analytics Platform (unido.org)

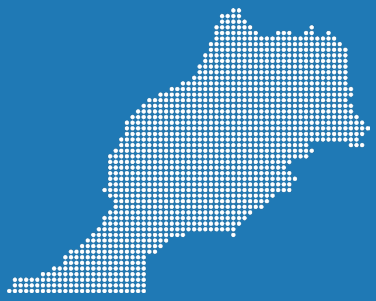

المغرب

«إنطلق المغرب على درب طريق الانفتاح والتقدم بفضل اختياراته الاستراتيجية في مجال التنمية، ووضع استراتيجيات قطاعية هادفة سيكون من شأنه تسريع دعم هذا التوجه. التزم المغرب في توجهه هذا باتباع دينامية نمو تعززت بقوة منذ انطلاق مخطط «إقلاع» وتوقيع الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي في ٢٠٠٩.

ويمكن حتى اليوم تسجيل إنجازات بارزة وخاصة إحداث ١١٠ آلاف منصب شغل في مجال الصناعة ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١١، وزيادة صادرات القطاع بنسبة ٢٢ بالمائة، وتطور ملحوظ في البنيات التحتية واستقرار شركات رائدة في الصناعة العالمية في المغرب، مما رفع الاستثمارات المباشرة الخارجية إلى ٢٣ بالمائة كنسبة سنوية متوسطة منذ ٢٠٠٩.

وقد مكنت هذه الإنجازات المغرب من البروز على الخريطة العالمية كوجهة صناعية ذات مصداقية وتنافسية عالية.

ينبغي إذاً تمتين هذه الأسس التي يرتكز عليها القطاع الصناعي، حتى يتم استغلال قدرات البلاد الصناعية أفضل استغلال، خاصة وأنها تتمتع بموقع جغرافي ممتاز بالنسبة لأوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا»

المصدر: موقع وزارة الصناعة والتجارة بالمملكة المغربية - مخطط تسريع التنمية الصناعية ٢٠١٤-٢٠٢٠ - www.mcinet.gov.ma

بالمقارنة بدول افريقية عربية نجد انه من الممكن (بل من السهل) تحقيق نهضة قوية وسريعة في الأداء الصناعي خلال سنوات قليلة إذا اتفقت ارادة الدولة والأطراف المعنية على ذلك. ونتخذ في هذا المجال دولة المغرب الشقيقة كنموذج نجاح.

صعدت المغرب مركزين على مؤشرات الهدف ٩ خلال الفترة ٢٠٠٠ ألي ٢٠١٩ لتصبح في المركز ٧٣ حاليا. وبدأت انطلاقة الصناعة في المغرب فقط في عام ٢٠٠٩ لتحقق عددا من المكتسبات المحلية وتصنع لنفسها مكانة عالمية في قطاعات مستهدفة مثل السيارات وصناعات الفضاء. ولازالت الفرصة متاحة لمصر لتبني نهج مماثل وتحقيق نتائج سريعة في نفس الإطار وذلك لوجود فرصة أكبر لمصر ومقومات أكثر تعددية مثلما ذكرنا سابقا.

كيفية استغلال الفرصة المتاحة لتحقيق نهضة صناعية مصرية

يتطلب تفعيل النهضة الصناعية المصرية التحرك السريع على عدد من الغايات الاستراتيجية نقترح منها ما يلي:

١. تحديد الصناعة المُحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في مصر خلال العقد القادم.

٢. اختيار عدد محدود من سلاسل القيمة التي سوف تركز مصر على تعظيم دورها وإنتاجها فيها خلال ٥ سنوات على أن تكون هذه السلاسل في الصناعات عالية أو متوسطة التقنية تستمتع بطلب عالمي كبير.

٣. تذليل جميع العقبات أمام القطاع الخاص المصري بأنواع شركاته لتوسيع دوره في الصناعة بمستوياتها ونمو مساهمته في النشاط الاقتصادي الكلي.

٤. ربط التحول الأخضر ومستهدفات الاستدامة بالنهضة الصناعية المصرية والانضمام إلى ركب الثورة الصناعية الرابعة.

٥. مشاركة الدولة مع الجهات المعنية في حوار وصناعة قرار ومتابعة تنفيذ مشترك على جميع المستويات لتحقيق مستهدفات النهضة الصناعية المصرية.

CIPE
CENTER FOR INTERNATIONAL
PRIVATE ENTERPRISE

EJB
الجمعية
المصرية
لشباب
الأعمال
Egyptian Junior Business Association